

فيها ايضاً ما ينافي التنزيه يجب تأويله اذا كان منقولاً عن لسان نبي كعيسى
وعيسى عليهما السلام وعدم الاعتداد به ان لم يكن كذلك فان لم يمكن تأويله
يحكم بعدم صحة اسناده الى النبي الذي نسب اليه وبهذا تنقح الكتب في
اصل الاعتقاد بالله تعالى . اما بيان الآيات القرآنية التي تبحت لله تعالى
وجهاً وعيناً ويندأ فقد تقدم في الدرس السابع عدم منافاتها للآيات المحكمة
الناطقة بالتنزيه (راجع ص ٦٠٣ م ٢) ويتعذر تأويل كثير مما نسب الى الله
تعالى في كتب المهديين وتقدمت الاشارة الى شيء منه آنفاً (يتصل الكلام)

﴿ المحاوراة الثانية عشرة بين المصلح والمقلد ﴾

نهى الامام الشافعي واصحابه عن التقليد

لما ضم الشاب المصلح والشيخ المقلد المجلس ١٢ ابتداء الثاني الكلام فقال

(المقلد) : قد قلت لي مرة انك مطلع على نقول كثيرة عن الشافعي

واتباعه فارجو ان تكتفي بالمهم منها

(المصلح) : نعم ان ما ورد على الامام الشافعي والائمة المنتسبين اليه

في العلم والاجتهاد في اتباع الدليل وعدم جواز الاخذ بقول احد من غير

معرفة دليله كثير جداً فنه ما في كتاب الام وهو موجود بين ايديكم في

دار الكتب الخديوية وهو قول الامام بمناسبة كلام : « وهذا يدل على انه

ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الا بالاستدلال »

وروى الحافظ البيهقي بسنده الى الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعي وقد

سأله رجل عن مسألة فقال يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

كذا وكذا (فقال له السائل) يا ابا عبد الله اتقول بهذا فارتعد الشافعي

واصفر وحال لونه وقال : ويحك واي ارض تقني واي سماء تظني اذا رويت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً ولم أقل نعم على الرأس والعين . (قال المصلح) فهذا السؤال ومثله كثير يدلنا على شدة استعداد الناس لتقليد من يشهر من الطمء الى حد ان يتركوا قول الرسول المعصوم لاقوالهم والائمة رضى الله تعالى عنهم كانوا يصدون الناس عن ذلك ويفتحون لهم باجتهاهم ابواب البحث ولكن الغلبة للاستعداد العام ، على قول كل عالم وامام ،

وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : ما من احد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتمزب عنه فها قلت من قول واصلت من أصل فيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قولي - وجعل يردد هذا الكلام . وروى البيهقي أيضاً بسنده الى الربيع قال سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودعوا ما قلت . فهذا مذهبه في اتباع السنة . وبه اليه قال : اذا كان الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالف له عنه وكان يروى عن دون رسول الله (ص) حديث يوافقه لم يزده قوةً وحديث رسول الله (ص) مستغن بنفسه وان كان يروى عن دون رسول الله (ص) حديث يخالفه لم يلتفت الى ما خالفه الخ .

وقال الشافعي أيضاً : اجمع الناس على ان من استبان له سنة رسول الله (ص) لم يكن له ان يدعها لقول أحد . وصح عنه ايضاً انه قال : لا قول

لأحد مع سنة رسول الله (ص) - كل هذا من رواية البيهقي في المدخل .
 وفي اعلام الموقعين لابن القيم نحوه . ومن احسن تلك الروايات قول احمد
 ابن عيسى بن ماهان الرازي سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول :
 كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله (ص) عند اهل النقل بخلاف
 ما قلت فانا راجع اليها في حياتي وبعد مماتي
 (المقلد) : حسي هذا عن الامام نفسه واحب ان اسمع شيئاً عن
 اصحابه واتباعه

(المصلح) : روي عن الامام احمد رحمه الله تعالى انه قال كان احسن
 امر الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك
 قوله . وقال أيضاً : قال لنا الشافعي اذا صح عندكم الحديث فقولوا لي كي
 اذهب اليه . والامام احمد من اصحاب الشافعي أي انه جرى على طريقته
 في الاجتهاد وان استقل بمذهب

وقال الخافظ ابن حجر في (توالي التأسيس . في معالي ابن ادريس) :
 قد اشتهر عن الشافعي « اذا صح الحديث فهو مذهبي » قرأت بخط نقي
 الدين السبكي في مصنف له في هذه المسئلة ما ملخصه : اذا وجد الشافعي
 حديثاً صحيحاً يخالفه مذهبه ان كملت فيه آلة الاجتهاد في تلك المسئلة
 فليعمل بالحديث بشرط ان لا يكون الامام اطلع عليه واجاب عليه وان لم
 يكمل ووجد اماماً من اصحاب المذاهب عمل به فله ان يقلده فيه وان لم
 يجد وكانت المسئلة حيث لا اجماع قال السبكي فالعمل بالحديث اولي . اه
 ونحن نقول ان العمل بالحديث متعين حيث لا اجماع ولا حديث يعارضه
 مما يرجح عليه

وقال ابن القيم في قول الشافعي « اذا صح الحديث فهو مذهبي » هذا صريح في مدلوله وان مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث فيقال هذا مذهب الشافعي ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي ولا الحكم به - صرح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاريء اذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صح الحديث بخلافها : اضرب هذه المسئلة فليست مذهبه . وهذا هو الصواب قطعاً لو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وابتدى فيه واعاد وصرح به بالفاظ كلها صريحة في مدلولها فنحن نشهد بالله ان مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب اليه خلافه فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث واخبر انه انما خالفه لضعف في سنده او لعدم بلوغه له من وجه يثق به ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مطعن فيه وصححه ائمة الحديث من وجوه لم تبلغه فهذا لا يشك عالم ولا يماري انه مذهبه قطعاً وهذا كسئلة الجوائح (١) الخ

(المقلد) : قد تقدم مثل هذا عن اصحاب ابي حنيفة ايضاً ولاك الحق

(١) الجوائح جمع جائحة وهي الآفة السابغة يهلك بها الزرع فمن اشترى ثمرة واخذتها الجوائح قبل قطعها يوضع عنه الثمن . وقد علل الشافعي حديث سفيان ابن عيينة في وضع الجوائح بانه كان ربما ترك ذكر الجوائح فلم يعول عليه ولكن الحديث صح من غير طريق سفيان . وظهر الروايات في الباب حديث مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه عن النبي (ص) انه قال : اذا بعثت من أخيك ثمرة فأصابها جائحة فلا يحمل لك ان تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق « فابن القيم يقول ان مذهب الشافعي وضع الجوائح وان علل مارواه فيها لانه صح من طرق أخرى

في لوم العلماء على عدم العمل بهذا الارشاد وعلى اهمال العمل بالحديث وقراءته للتبرك فقط ولكنني اعجب كيف اتفق الاكثرون على هذا (المصلح) : قد عجب من هذا كل عالم منصف حتى من يقول بالتقليد . قال ابن عبد السلام الذي كان يلقب بسطان العلماء : « ومن المعجب المعجب ان الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مذهب امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لمذهبه جهوداً على تقليد امامه بل يتحيل لدفع خلواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده وقد رأيناهم مجتمعون في المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب منه غاية التعجب من غير استرواح الى دليل لما ألفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق منحصر في مذهب امامه ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب الامام أولى من تعجبه من مذهب غيره . والبحث مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة تجذبها وما رأيت احداً يرجع عن مذهب امامه اذا ظهر له الحق في غيره بل يبصر عليه مع علمه بضعفه وبمده . والاولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز احدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد اليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله ويفضل لحصمه ما ذكره من الدليل الواضح ، والبرهان اللائح ، فسبحان الله ما اكثر من اعشى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفتنا الله تعالى لا يتابع الحق اينما كان وعلى لسان من ظهر . وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الاحكام ومسارعتهم الى اتباع الحق اذا ظهر دليل على لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي انه قال : ما ناظرت احداً الا

قلت اللهم أجز الحق على قلبه ولسانه فان كان الحق معي أتبعني وان كان
معه أتبعته هـ اهـ

(المقلد) : كلام هذا الامام معقول ولكن تحكيم الادلة في المذاهب
يفضي الى تلاشيها واستخلاص مذهب واحد متفق منها ولعل هذا هو ما
تريده من توحيد المذاهب الذي سميته الوحدة الاسلامية ولكن نفوس
اكثر الفقهاء لا ترضى به لانهم كما قال العز بن عبد السلام مجدوا عليها
جهوداً غريباً أمي كل متبع مذهب عن غيره ولا اعرف سر ذلك
وحكمته ولعل لله تعالى حكمة في حفظ الاسلام بحفظ هذه المذاهب

(المصلح) : الاسباب في جهودهم ظاهرة وقد اوضحها الامام النزالي
والعز بن عبد السلام وغيرهما من الأئمة الذين لا تأخذهم في الحق لومة
لائم فتنها بالنسبة الى بعضهم المبالاة والمبالاة وحب الظهور وما يتعلق
بذلك . ومنها المنافع والمرافق في القضاء والافتاء والاقواف والجرابات
بالنسبة الى آخرين . ومنها الثقة والاطمئنان بالتربية العملية على المذهب
والاقتصار عليه في التعلم ثم في التعليم والافتاء ومن طبع الانسان ان ما يعتاد
عليه زمناً طويلاً يملك عليه امره ويؤثر في نفسه تأثيراً يصرفها عن كل ما
عداه الا أصحاب العقول الكبيرة والنفوس العالية الذين تكون الحقيقة
ضالهم والصواب وجهتهم وقليل ما هم . وأما الحكمة في ذلك فهي ما
نشاهد من تفرق المسلمين شيعاً وحرجهم وجعل بأسهم بينهم شديداً ودينهم
واحد ينهي عن الخلاف والاختلاف كما قلنا صراخاً . ولو اجتمع العلماء في كل عصر
وحكموا الكتاب والسنة في كل ما استنبطه الأئمة والعلماء وعملوا وأرشدوا
الى العمل بالأرجح لما خرج بذلك أولئك الأئمة عن كونهم هداة الأمة ،

ولصح ما يروى من ان اختلافهم رحمة ، لان الحقيقة تظهر من تصادم الافكار ، والصواب يؤخذ من اختلاف الانظار ، وبذلك يكون كل مسلم مهتدياً بكل امام من أولئك الأئمة من غير توزيع ، ولا قول بمصحة احد او استقلاله بالتشريع ،

(المقلد) : ان المز بن عبد السلام من أئمة الشافعية ويظهر من كلامه هذا انه كان يدعي الاجتهاد المطلق ولكن لم يدون مذهباً ولم يتبعه احد (المصلح) : انه كان شافعيّاً ثم صار مجتهداً عن اهلية واستحقاق وهو ممن اتفق الناس على قوة دينه وغرارة علمه حتى قال الامام ابن عرفة المالكي : لا ينقد للمسلمين اجماع بدون عن الدين بن عبد السلام يعني في عصره لان الاجماع انما هو اجماع المجتهدين كما قالوه في الاصول . وما كل مجتهد يدون مذهباً يحمل الناس على اتباعه وقد قلت غير صرة ان الائمة المشهورين لم يستنبطوا الاحكام ليحملوا الناس على تقليدكم فيها ولكن ليفتحوا لهم باب العلم . والذين ارتقوا الى مرتبة الاجتهاد المطلق بعد تدوين المذاهب وانتشارها ادام اجتهادهم الى ارجاع الاقوال الكثيرة في كل مسألة الى قول واحد وهو ما كان دليلاً اقوى ولو اتقوا في ذلك لكان لهم مذهب يزيد به الخلاف اذ لا يمكن ان يأخذ به كل الناس ولذلك كانوا يحاولون اقناع العلماء بذلك ولو تسنى لهم هذا الاقناع لجمعوا كلمة المسلمين وهذا مطلب عزيز لا يصل اليه المسلمون الا بعد ان يشتغلوا بالعلم الصحيح مع استقلال الفكر اربعين سنة . ومتى بتدى بهذا ؟

ولللجلال السيوطي رسالة في ثلاث مسائل متعلقة بالاجتهاد احداها هل الاجتهاد موجود الآن ام لا . والثانية هل الاجتهاد المطلق مرادف

للاجتهاد المستقل أو بينهما فرق . والثالثة هل للمجتهد ان يتولى المدارس
الموقوفة على الشافعية مثلاً . قال « وكل من المسائل الثلاث جوابها منقول
ومنصوص للعلماء بل وجمع عليه لا خلاف فيه صادر من عالم وإنما فيه نزاع
ومكابرة من غير العلماء الموثوق بهم »

قال : « اما المسئلة الاولى فالجواب عنها من وجهين احدهما ان العلماء
من جميع المذاهب متفقون على ان الاجتهاد فرض من فروض الكفايات
في كل عصر واجب على اهل كل زمان ان يقوم به بعضهم وانه متى قصر
فيه اهل عصر بحيث خلا العصر عن مجتهد أئمتوا كلهم وعصوا باسره .
ومن اشار الى ما ذكرناه الامام الشافعي رضى الله عنه ثم صاحبه المزني
وصنف اعني المزني كتاباً في ذلك سماه (افساد التقليد) ومن نص على
ما ذكرناه من الفرضية وتأثم اهل العصر باسره عند خلو العصر عن مجتهد
نصاً صريحاً الماوردي في اول كتابه الحاوي والرويانى في اول البحر والقاضى
حسين في تعليقه والزييري في كتاب المسكت وابن سراقه في كتاب الاعداد
وامام الحرمين في باب السيف من النهاية والشهرستاني في الملل والنحل
والبغوي في اول التهذيب والغازالي في البسيط والوسيط وابن الصلاح
في آداب الفتيا والنووي في شرح المهذب وفي شرح مسلم والشيخ عز الدين
ابن عبد السلام في مختصر النهاية وابن الرفعة في المطلب والزرکشي في كتاب
القواعد والبحر . وذكر ابن الصلاح ان ظاهر كلام الاصحاب ان المجتهد
المطلق هو الذي يتأدى به فرض الكفاية وأما المجتهد المقيد فلا يتأدى
به الفرض

« فهؤلاء أئمة اصحابنا نصوا صريحاً على ان الاجتهاد في كل عصر

فرض كفاية وان اهل مصر اذا قصروا فيه اثموا كلهم
« ومن نص على ذلك من ائمة المالكية القاضي عبد الوهاب في
المقدمات وابن القصار في كتابه في أصول الفقه ونقله عن مذهب مالك
وجهور العلماء والقراي في التنقيح وابن عبد السلام المالكي في شرح
مختصر ابن الحاجب وابو محمد بن ستاري في المسائل المثورة وابن عرفة
في كتابه المبسوط في الفقه . وقد سقنا عبارات هؤلاء بحروفها في كتاب
(الرد على من أخذ الى الأرض) فليراجعه من أراد الوقوف عليه
(الوجه الثاني) ان جمهور العلماء نصوا على انه يستحيل عقلا خلوة
الزمان عن مجتهد الى ان تأتي اشراط الساعة الكبرى وانه متى خلا الزمان
عن مجتهد تعطلت الشريعة وزال التكليف عن العباد وسقطت الحجة
وصار الأمر كمن الفترة . ومن نص على ذلك صريحاً الاستاذ ابو
اسحق الاسفرائيني والزييري وامام الحرمين في البرهان والنزالي في
المنحول ونقله ابن برهان في الوجيز عن طائفة من الاصوليين ورجحه
ابن دقيق العيد وابن عبد السلام من المالكية في شرح المختصر وجزم
به القاضي عبد الوهاب في الملخص وأشار اليه الشيخ ابو اسحق الشيرازي
في اللمع وهو مذهب الحنابلة بأسرهم نقله عنهم ابن الحاجب في مختصره
وابن الساعاتي من الحنفية في البديع وابن السبكي في جمع الجوامع ، وقال
ابن عرفة المالكي في كتابه في الفقه : قد قال الفخر الرازي في المحصول
وتبعه السراج في تحصيله والتاج في حاصله مانصه « ولو بقي من
المجتهدين والعياذ بالله واحد كان قوله حجة » قال فاستغافرتهم تدل على
بقاء الاجتهاد في عصرهم . قال والفخر الرازي توفي سنة ٦٠٦ - هذا

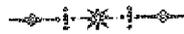
كلام ابن عرفة

« وقد وجدت ما هو أبلغ من ذلك فذكر التبريزي في تنقيح
المحصول ما نصه : لا يعتبر في المجمعين عدد التواتر فلو انتهوا والبياد بالله
إلى ثلاثة كان إجماعهم حجة ولو لم يبق منهم إلا واحد كان قوله حجة لأنه
كل الأمة وإن كان يبدو عنه نفض الإجماع . وقال الزركشي في البحر : قال
الاستاذ أبو اسحق يجوز أن لا يبقى في الدهر إلا مجتهد واحد ولو اتفق
فقوله حجة كالإجماع ويجوز أن يقال للواحد أمة كما قال الله تعالى « إن
إبراهيم كان أمة قانتاً » ونقله الصفي الهندي عن الأكثرين وبه جزم ابن
سريج في كتاب الودائع فقال : وحقيقة الإجماع هو القول بالحق فإذا
حصل القول بالحق من واحد فهو إجماع . وقال إلكيا الهراسي :
اختلف هل يتصور قلة المجتهدين بحيث لا يبقى في العصر إلا مجتهد واحد
والصحيح تصوره »

ثم أجاب عن المسئلة الثانية بأن ابن الصلاح والنووي وغيرهما قالوا إن
المجتهدين اصناف - مجتهد مطلق مستقل ومجتهد مطلق منتسب إلى امام
من الأئمة الأربعة ومجتهد مقيد وإن الصنف الأول فقد من القرن الرابع
ولم يبق إلا الصنفان الآخرا . وأجاب عن المسئلة الثالثة بأن المجتهد المطلق
المنتسب والمجتهد المقيد كلاهما يستحقان ولاية وظائف الشافعية مثلاً « بلا
خلاف بين المسلمين » اهـ ملخصاً

(المقدم) : أراك مطالماً على أن اكابر العلماء حكموا بأن باب الاجتهاد
المطلق المستقل قد أقفل من القرن الرابع فما بالك تطلب فتحه في هذا الزمان
(المصلح) : أنهم لم يقولوا بأن الباب أقفل وإنما قالوا إن المجتهد

المستقل فقد وذلك أن العلماء الذين صاروا مجتهدين قد حصلوا الفقه على طريق الأئمة الأربعة إذ لم يوجد غيرها ومنها ارتقوا إلى درجة الاجتهاد المطلق فظلموا منتسبين إلى الأئمة الذين اشتغلوا في أول الأمر بمذاهبهم وقد كشفت لك آنفاً عن السبب في عدم انشاء مذاهب جديدة لهم . ومن أراد أن يسلك سبيل الاجتهاد المستقل من غير التزام طريقة واحد من الأربعة بمينه فعل . ومن هؤلاء الامام محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ للهجرة ومذهبه أقوى المذاهب المعروفة دليلاً ، وأقوم قِيلاً ،



﴿ باب الاسئلة والاجوبة ﴾

« معجزات الانبياء والاختراعات الجديدة »

(س) من محمد افندي علي في القاهرة : لماذا انحصرت معجزات الرسل فيما لا فائدة فيه للانسانية ؟ ولماذا لم يجر الله على ايديهم المكتشفات والمخترعات الحديثة والتي ستحدث حتى ينفع بها النوع الانساني ولا يجرم منها اصحابهم والتابعون

(ج) الفائدة المقصودة من تأييد الرسل بالمعجزات هي اخضاع النفوس وجذبها للايمان بهم وفي الايمان بهم سعادتنا الدنيا والآخرة وقد كانت المعجزات عقوبة لقوم معاندين كبعض آيات موسى عليه السلام في مصر ورحمة لقوم آخرين كشفاء المرضى واحياء الموتى على يد عيسى عليه السلام وكلا النوعين كان لحكمة لا بد منها في سياسة البشر . واما المعجزة العلمية الادبية كالمعجزة الكبرى لنبينا عليه السلام فنقصها اجل المنافع وفائدتها اكبر الفوائد وهي باقية الى ما شاء الله تعالى راجع الدرس ٢٩